

بحث مع السنيورة أوضاع لبنان واستقبل العساف والسياري

خادم الحرمين يشيد بالدور المهم لمؤسسة النقد ويشي على تقريرها السنوي



خادم الحرمين يتسلم التقرير السنوي من محافظ مؤسسة النقد

مكة المكرمة - واس

عقد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في مكتبه بقصر الصفا مساء أمس الأول اجتماعاً تشافياً مع دولة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة . وجرى خلال الاجتماع بحث الأوضاع الراهنة في لبنان إضافة إلى أفاق التعاون بين البلدين الشقيقين . وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله في قصر الصفا بمكة المكرمة قبل مغرب أمس دولة رئيس وزراء لبنان فؤاد السنيورة .

كما استقبل حفظه الله معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الأستاذ حمد بن سعود السيارى الذي ترف به بتقديم التقرير السنوي الرابع والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي لخادم الحرمين الشريفين .

وقدلقى معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الاستقبال الكلمة التالية يسعدني تجديد اللقاء بكم يا خادم الحرمين الشريفين لتقديم التقرير السنوي الرابع والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي يستعرض أحدث التطورات الاقتصادية والمالية في المملكة .

خادم الحرمين الشريفين ..

واصل الاقتصاد الوطني في عام 2007م نموه القوي للعام الخامس على التوالي ، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4 في المائة، وتمتاز دور القطاع الخاص في التنمية بتحقيق نمو نسبته 8 في المائة، وكذلك القطاع الكوكبي بنسبة 7 في المائة. وشهدت المالية العامة للدولة تحسناً واضحاً نتج عنه فائض للعام الخامس على التوالي بلغت نسبته نحو 3 و 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007م. وسجل ميزان المدفوعات فائضاً للعام التاسع على التوالي بلغت نسبته نحو 9 و 24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما ساهم القطاع النقدي والمصرفي بنمو فاعل من خلال توفيره السيولة الملائمة لتمويل الأنشطة الإنتاجية والمتجددة ، إضافة إلى ما تقدمه المؤسسات المالية الأخرى من خدمات مالية حديثة ومتنوعة .

خادم الحرمين الشريفين ..

لقد شهد الاقتصاد السعودي تحولاً جذرياً منذ الخطوة المباركة بإنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى برئاسة سموكم الحكيمه التي اتخذت مجموعة واسعة من القرارات والإجراءات المماثلة إلى إعادة هيكلة وتنظيم الاقتصاد ، وتحديث الأنظمة والתרغبات بما يعزز رفع مستوى كفاءة واتساقية

الاقتصادي ودعم التشغيل الأمتل لعوامل الإنتاج ، علاوة على استهدافها توفير إطار تنظيمي وإداري متطور وبيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية . ولقد تجاوز عدد قرارات الإصلاحات الهيكلية الرئيسية منذ إنشاء المجلس 60 قراراً ، بالإضافة إلى أكثر من 130 قراراً لتطوير التنظيمي والإجرائي الإداري ومن حسن الطالع أن واکب هذه التطورات تحسناً متميزاً في المالية العامة للدولة وأوضاع النسخ العالمية. ولذلك ، تحسن الأداء الاقتصادي بشكل جلي في السنوات الأخيرة ، ومن مؤشرات ذلك ما حققه القطاع الخاص من نمو سنوي حقيقي متوسطه 0 و 5 في المائة وارتفاع الصادرات الأخرى غير النفطية بما متوسطه 1 و 23 في المائة سنوياً ، لتبلغ نحو 3 و 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2007م. ونتيجة لكل تلك الإصلاحات ، حصلت المملكة على تصنيف سيادي مرتفع لملامحتها المالية ، وكذلك على جائزة الأمم المتحدة لعام 2008م للخدمة العامة لتطويرها نظام سداد الفواتير الشامل. كما حصلت المملكة وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2009م للصادر حديثاً

المليك: الحمد لله رب العالمين والشكر له على نعمه علينا



و يستقبل السنوية

منخفضة من التضخم صاحبها نمو اقتصادي معتدل إلى متواضع أحيانا، بدأ الاقتصاد بنمو بقوة تجاوزا مع سياسات الإصلاح الهيكلية التي تبنتها حكومتكم الرشيدة منذ حوالي سبع سنوات، ولم تظهر البوادر التضخمية إلا منذ عام 2006م، عندما بدأ جانب الطلب على السلع والخدمات يقوق المعروض منها مما أثر على الأسعار. ولعبت موجة ارتفاع أسعار السلع عالميا والتوقعات العالية لدى الأفراد والمنشآت دورا في تزايد الضغوط على الموارد المتاحة وبالتالي ارتفاع التضخم، خاصة بعد التحسن الكبير في الدخل الحكومي. وقد تصدرت ظاهرة التضخم إهتماماتكم يا خادم الحرمين الشريفين ووجهتم مختلف الجهات ذات العلاقات، للعمل على محاربه وتخفيف آثاره على المجتمع، مع الحرص على المحافظة على استمرار زخم إنجازات التنمية. وتمتد حزمة الإجراءات المتنوعة التي اتخذتها الدولة في مطلع هذا العام خطوة أولية مناسبة استهدفت مصادر التضخم التي تؤثر مباشرة على فئات المجتمع الأقل قدرة على تحمل آثاره. وفي مجال السياسة النقدية، قامت مؤسسة النقد باتخاذ خطوات

عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي على المركز 16 عالميا من بين 181 دولة من حيث تنافسية بيئة أداء الأعمال والاستثمار.

وبالنظر إلى معطيات الاقتصاد الحالية ومؤشرات أدائه، يتوقع أن يستمر نموه القوي والشامل لسنوات قادمة. خادم الحرمين الشريفين..

التضخم ظاهرة عالمية يعاني منه كثير من الدول إضافة إلى أنه نتيجة طبيعية وملزمة للنمو الاقتصادي القوي. وفي المملكة تسارعت معدلات نموه إلى 1 ر 4 في المائة في عام 2007م، ثم إلى حوالي 1 ر 11 في المائة في يوليو 2008م تراجع إلى 9 ر 10 في المائة في شهر أغسطس، مما أوجد تحديا صعبا نتيجة تعارض وسائل كبح جماحه التي تعتمد على التقييد الكبير للسيولة المحلية والإنفاق العام مع الأهداف الطموحة لتعزيز مقومات النمو الاقتصادي من خلال تبني سياسات مالية توسعية لبناء وإستكمال مشاريع التنمية المختلفة وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين. فبعد أن شهد الاقتصاد في العقود الماضية مستويات

للد من السهولة المطية الرائدة برفع معدلات الاحتياطي الإلزامي عدة مرات. ولكن نظراً لهيمنة السياسة المالية على الاقتصاد، فإن العبء الأكبر يقع على مراجعة أولويات الإنفاق وبرمجته ليتناسب مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وأهدافه التنموية. والمؤمل أن تحقق تلك الإجراءات مع مراجعة نمو الإنفاق الحكومي النتائج المستهدفة وتعود وبثيرة التضخم للاستقرار عند مستوياتها الملائمة في المستقبل القريب.

خادم الحرمين الشريفين ..

يصر العالم بأزمة تمهد النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في العديد من دول العالم الرئيسة، اضطرت معها السلطات في تلك الدول لاتخاذ إجراءات غير عادية لحماية الاستقرار المالي فيها، بل ومراجعة أنظمة الإشراف والرقابة على النظام المالي لديها، في الوقت الذي تتنازع السياسات الاقتصادية أهداف متنافسة هي، المحافظة على النمو الاقتصادي. وضبط التضخم، والمحافظة على الاستقرار المالي. وفي المملكة كان للسياسات المحافظة وللإجراءات الاحتياطيات الاحترازية، التي اتخذتها مؤسسة النقد، لضمان متانة واستقرار النظام المالي المحلي دور كبير في حمايته من التأثير بالصدمات التي قد يتعرض لها نتيجة تطورات مالية أو عالمية، وهي إجراءات لا تظهر قيمتها أو تقديرها إلا عند الحاجة إليهما.

حفظكم الله وسدد على الدرب خطاكم.

وقد أشاد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله بالتقرير ومحتوياته كما أتى على الدور المهم الذي تقوم به المؤسسة.

وقال حفظه الله الحمد لله رب العالمين والشكر له عز وجل على هذه النعمة التي أنعم بها علينا.

وعبر الملك المفدى عن شكره وتقديره لكل العاملين في المؤسسة متمنياً للجميع النجاح والتوفيق.

وقد أقام خادم الحرمين الشريفين مأدبة إفطار تكريماً لدولة رئيس وزراء لبنان.

حضر الاستقباليين ومأدبة الإفطار صاحب السمو الأمير عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بن مساعد آل سعود أمير منطقة الحدود الشمالية وصاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس الاستخبارات العامة وأصحاب السمو الملكي الأمراء وأصحاب المعالي الوزراء وعدد من المسؤولين.